العرب
الخميس 2021/11/11
السنة 44 العدد 12237

زخم نشاط الحوض الجاف بالدقم يفتح نافذة جديدة للاقتصاد العماني

خطط لتوسيع المشروع واستهداف بناء السفن الصغيرة

عزز زخم نشاط الحوض الجاف في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم من طموحات المسؤولين العمانيين بشأن دعم صيانة السفن وبنائها خزينة الدولة التي تريد تنويع مصادر دخلها، وليفتح بذلك نافذة أخرى لتوسيع المشاريع الاستراتيجية المتكاملة بالسلطنة.

نمتلك من المهارات ما يكفي للهندسة البحرية وعمارة السفن

الدقم (سلطنة عمان) – دخلت المنطقة الاقتصادية بالدقم مرحلة جديدة مع استعادة معظم المشاريع القائمة هناك، وخاصة الحوض الجاف، وتيرة نشاطها، مما يعطي السلطات فرصة جديدة لتوفير المزيد من السيولة والابتعاد تدريجيا عن تداعيات الأزمة الصحية.

واستقبل الحوض الجاف بالدقم، وهو واحد من أبرز مشروعات المنطقة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، ما يقارب 115 سفينة من مختلف كبرى شركات النقل البحري حول العالم، مثل شركتي مارس وشل العالميتين.

وحوض إصلاح السفن، المقام في قلب المنطقة الصناعية، مملوك لشركة عُمان للحوض الجاف الحكومية، وتديره شركة دايو لبناء السفن والهندسة البحرية الكورية الجنوبية.

ويعد المشروع الاقتصادي في الدقم، الأكبر في تاريخ سلطنة عمان، وهو يأتي في إطار جهود خفض اعتماد الدولة الخليجية على عوائد صادرات النفط والغاز وتنويع مواردها، لتشمل صناعات أخرى قبل نفاد الاحتياطيات النفطية.

هيثم الطائي

الحوض الجاف بالدقم يفرض نفسه منافسا قويا في المنطقة

وقال هيثم بن ناصر الطائي، الرئيس التنفيذي للعمليات في أسياد للحوض الجاف، لوكالة الأنباء العمانية الرسمية إنّ "الإقبال الذي شهده الحوض خلال الفترة الماضية دفع الشركة إلى التفكير في تعزيز قدرات الحوض، لاجتذاب أكبر عدد من السفن بمختلف الأحجام ورفع كفاءة العمليات في الحوض والرقي بجودة الخدمات".

وتقدم شركة عمان للحوض الجاف، التي بدأت عملياتها في العام 2011، خدمات إصلاح وصيانة السفن، وتصميم وتصنيع أعمال الصلب لصناعة البتروكيماويات.

ونجح الحوض الجاف بالدقم في صناعة أول سفينة في سلطنة عُمان، وهي سفينة مساندة للأعمال اللوجستية مملوكة لشركة محلية، مما ساعد في استقبال طلبات جديدة لبناء سفن، خاصة أنّ هناك نية لتعزيز قدرات الحوض.

وأشار الطائي إلى أنّ الشركة، لم يذكر اسمها، قامت بطرح مناقصة لشراء الحوض العائم، وهناك شركة استشارية تقوم حاليا بتقييم العروض المطروحة لشراء الحوض العائم.

وأوضح الطائي أن الحوض الجاف يعتبر من أول المشروعات التي بدأت العمل في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وهو ركيزة أساسية في تنمية وتطوير ولاية الدقم.

وأكد أنّ المشروع كان له دور مهم في التسويق للدقم سواء محليا أو عالميا، عن طريق الأعمال التي تقام بالحوض الجاف.

وتمكن الحوض الجاف خلال السنوات العشر الماضية من كل الأعمال التي تتعلق بإصلاح السفن، وخلال سنتين واكب التطورات المطروحة في صناعة وصيانة السفن، عن طريق تركيب العديد من أنظمة التحكم في الغازات وتركيب نظم معالجة المياه.

ويضم المشروع حوضين و14 رافعة وأرصفة تمتد على مساحة تقدر بحوالي 2.8 كيلومتر، إلى جانب توفر أحدث الورش والمعدات المستخدمة في إصلاح وصيانة السفن.

وتخطط إدارة المنطقة الاقتصادية لبناء ورشة جديدة تختص ببناء السفن الصغيرة وجار عمل التصاميم لهذه الورشة، بعد شراء معدات جديدة ومضخات مياه عالية الضغط تصل إلى حد 1500 بار في عملية التنظيف.

وتعطي التحركات باتجاه تطوير المشروعات في منطقة الدقم لمحة عن إصرار الحكومة على التركيز على المنطقة، التي باتت بالنسبة لها دعامة استراتيجية لتحفيز النمو المستدام.

وما يميز هذا الحوض أنه الوحيد في منطقة الشرق الأوسط الذي تتوفر فيه خاصية استقبال المخلفات الزيتية من السفن، في حين تتطلب الأحواض الأخرى من ملاك السفن أن يقوموا بتفريغ المخلفات قبل الدخول لعمل الصيانة، مما يزيد من المدة الزمنية والتكاليف على ملاك السفن.

ويقول الطائي إن هذا المشروع استطاع أن يفرض نفسه منافسا قويًا في المنطقة، حيث تمكّن خلال السنوات العشر الماضية من الوصول إلى ألف عملية صيانة تم إنجازها. كما استطاع أن يحافظ على نسبة 95 في المئة من رضى الزبائن.

وحققت أسياد للحوض الجاف نتائج مالية مستقرة منذ العام 2018 ولم تسجل خسائر، بل على العكس وصلت خلال العامين الماضيين إلى نقطة التوازن المالي مما يدل، بحسب الطائي، على أن الشركة تسير في الاتجاه الصحيح.

وتقوم الشركة بدور كبير في ما يتعلق بتطوير ودعم سوق العمل في إطار خطط "التعمين"، حيث تولي اهتماما كبيرا بتنمية المجتمع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يساعد أصحابها على استدامة أعمالهم وتوسيعها مع مرور الوقت.

وكانت الشركة قد طورت استراتيجية للقيام بمجموعة من المبادرات مع التركيز على المحاور الاستراتيجية للبيئة وتنمية المجتمع المحلي في تلك المنطقة. كما تقوم بالتعاقد مع الموردين والمقاولين المحليين من باب دعم الصناعات والمنتجات المحلية.

وتحرص الشركة الأم، مجموعة النقل العمانية المملوكة للدولة "أسياد"، على إعطاء أولوية الفرص الوظيفية للكفاءات العُمانية، حيث أصبحت شركة أسياد للحوض الجاف تُدار بكوادر عُمانية بأكثر من 80 في المئة في الإدارة العليا والمتوسطة.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن إجمالي القيمة المحلية المضافة التي صرفتها الشركة خلال العام الحالي، وصلت إلى 12 مليون ريال (31.2 مليون دولار) في مختلف الأعمال والخدمات.

حجم قطاع الصيرفة الإسلامية يقفز إلى 2.7 تريليون دولار

جدة – أكدت آخر الإحصائيات أن حجم الصيرفة الإسلامية حول العالم تطور بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة ليتجاوز التريليوني دولار، فيما تبدو إمكانيات النمو لهذا القطاع الحريص على مبادئ الشريعة الإسلامية من دون حدود.

وقال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) فهد المبارك خلال افتتاح أعمال القمة الخامسة عشرة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الأربعاء إن "صناعة المالية الإسلامية شهدت تطورات لافتة عالميا لتبلغ نحو 2.7 تريليون دولار خلال العام الماضي من حوالي 2.44 تريليون دولار في عام 2019".

ويتركز 80 في المئة من هذه الأصول لدى المصارف و15 في المئة على شكل صكوك وسندات إسلامية و4 في المئة في صناديق استثمارية إسلامية و1 في المئة في التأمين الإسلامي المعروف بـ"التكافل".

وفي خضم ما شهده العالم من تبعات الجائحة فقد تمكنت الصناعة من التعامل معها بفاعلية وتقليل آثارها السلبية بفضل السياسات النقدية والمالية نتيجة الإصلاحات المالية والتشريعات المصرفية الاحترازية أعقاب الأزمة العالمية 2008.

وقد عززت تلك الإجراءات من حماية العملاء والمحافظة على الاستقرار المالي بشكل متواز ماليا، وأوجدت نظاماً للتصدّي للأزمات العالمية بشكل قوي.

وبحسب تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية للعام الحالي فقد حققت الصيرفة الإسلامية نمو سنويا بما يزيد على 10 في المئة، وقد استحوذت السعودية لوحدها على ربع ذلك الرقم.

وأشار المبارك في القمة التي تنظم تحت شعار "المالية الإسلامية والتحول الرقمي: تحقيق التوازن بين الابتكار والمتانة" إلى أن بلاده تمكنت من خلال القطاع المصرفي الإسلامي من تصدر دول العالم من حيث حجم الأصول المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مختلف القطاعات المالية والتجارية.

وأشار إلى أن مجموع أصول الخدمات المالية الإسلامية في القطاع المصرفي وقطاع الصكوك وقطاع التأمين وقطاع صناديق الاستثمار بالبلد الخليجي النفطي بلغ ما يقارب 800 مليار دولار، وهو ما يمثل نسبة 28 في المئة تقريبا من إجمالي الأصول المالية الإسلامية عالميا.

وشهدت المؤشرات الرئيسة لقطاع الصيرفة الإسلامية في السعودية نموا متسارعا حيث بلغ إجمالي التمويل المتوافق مع الشريعة ما يفوق 430 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي حجم الودائع المتوافقة مع الشريعة 433 مليار دولار بنهاية الربع الثاني من 2021.

ويأتي هذا النمو وهذه المرتبة المتقدمة في صناعة المالية الإسلامية تحقيقاً لمستهدفات "رؤية 2030"، التي تعتبر هذا النوع من التمويل مهما لتعزيز النشاط الاقتصادي.

وعلى سبيل المثال، تسهم صناعة المالية الإسلامية في تحقيق عدد من مستهدفات الرؤية كتوفير حياة مزدهرة في بيئة صحية من خلال تمويل الاقتصاد الأخضر والمستدام.

فهد المبارك

لدى السعودية 28 في المئة من الأصول المالية الإسلامية عالميا

وبالإضافة إلى ذلك تمكين المسؤولية المجتمعية من خلال القطاع الوقفي وتنمية وتنويع الاقتصاد عبر تطوير سوق الأسهم وسوق الدين وزيادة معدلات التوظيف وتوفير الحلول التمويلية التشاركية ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويسعى المجتمعون في هذه القمة لتبادل الخبرات من أجل العمل على زيادة النمو في هذا القطاع، خاصة بعد أن ساعدت الجائحة على التسريع في التحول الرقمي في كل ما يتعلق بالخدمات المالية الإسلامية.

ووفّرت التقنيات الحديثة مجالا واسعا للمؤسسات المالية الإسلامية لتقديم منتجات وحلول وتبني التحول الرقمي بما يعزز تجربة عملائها ورضاهم.

ومع أهمية هذه المزايا المتعددة إلا أن الحكومات عليها أن تدرك أن التحول الرقمي يمثل تحدياً للجهات الرقابية التي يجب أن تتعامل مع أيّ مخاطر قد تنشأ جراء استخدم هذه التقنيات، بما في ذلك مخاطر الأمن السيبراني ومخاطر غسل الأموال.

وقال المبارك "تسعى القمة للتركيز على تطور صناعة المالية الإسلامية والتحول الرقمي، من منظور التوازن بين القدرة على الاستفادة من الابتكار وفي نفس الوقت تعزيز متانة القطاع المالي واستقرار".

وأضاف "صناعة المالية الإسلامية استطاعت في مدة وجيزة المحافظة على نمو مطّرد، كما تمكنت من الانتشار جغرافياً حتى أصبحت اليوم متواجدة في جميع قارات العالم".

ويقول البنك الدولي إن المصارف الإسلامية تبدو صلبة ومتماسكة فقد استطاعت أن تتجنب التداعيات الأكثر ضررا للأزمة المالية في 2008 لأنها لم تكن معرضة لأزمة الرهون العقارية وإلى الديون المعدومة، كما أنها أبقت على علاقة وثيقة بالاقتصاد الحقيقي.

طريق المطورين نحو المباني المستدامة في تركيا محفوف بالمطبات

وضع المطورون العقاريون في تركيا المباني المستدامة هدفا في خططهم القادمة حتى تكون منسجمة مع البيئة، في خطوة رأى خبراء أنها محفوفة بالمطبات التي ستكون التمويلات أبرزها، خاصة وأن أنقرة انضمت للتو إلى اتفاقية باريس للمناخ وتحتاج مستثمرين لتنفيذ مشاريع المدن المستدامة.

أنقرة – بدأ المطورون العقاريون في تركيا يفكرون مؤخرا في التركيز على تشييد مبان صديقة للبيئة، في إطار الحراك الذي يشهده العالم بحثًا عن حلول ضد تغير المناخ العالمي، لكن للوصول إلى هدفهم عليهم تجاوز العديد من التحديات التي قد تقف عائقا أمام ذلك.

ولا يخفي المطورون صعوبة المهمة حيث يؤكد أردال أرن، رئيس اتحاد المقاولين الأتراك، أن التدابير الواجب اتخاذها من أجل بناء مدن مستدامة بدأت تتحول إلى حاجة ملحة بالتزامن مع تفاقم أزمة المناخ العالمية.

ونسبت وكالة الأناضول إلى أرن قوله بمناسبة حلول يوم التمدن العالمي، الموافق للثامن من نوفمبر من كل عام، إن "مسألة بناء مدن مستدامة صديقة للبيئة باتت تشغل أجندة مكافحة أزمة المناخ أكثر من أي وقت مضى".

ووفقا لبيانات الأمم المتحدة فإن أكثر من نصف سكان العالم باتوا يعيشون في المدن منذ 2007، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى 60 في المئة بحلول 2030.

وتساهم المدن والعواصم بنحو 60 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتمثل أيضا حوالي 70 في المئة من انبعاثات الكربون العالمية وتستهلك أكثر من 60 في المئة من موارد الطاقة العالمية.

وأكد أرن أهمية تعزيز مفهوم "البناء المستدام" حول العالم، في ظل ازدياد الحاجة إلى سياسات تشمل مراعاة احتياجات الأجيال القادمة والاستخدام الفعّال للموارد والحفاظ على الطاقة واختيار مواد بناء صديقة للبيئة.

وتقوم المدن المستدامة على بناء مبان سكنية وتجارية صفرية الطاقة، أي تولد طاقة متجددة فقط دون الحاجة إلى مصادر طاقة مولدة من الوقود الأحفوري، وهي جزء من مفهوم مدن تصدر صفر انبعاثات كربونية.

ولذلك يعتقد أرن أنه يجب إعطاء الأولوية للتكنولوجيا، من خلال إقامة مشاريع البناء بإشراف مهندسين معماريين واستشاريين تقنيين، وأن "تكون المشاريع التي يجري تشييدها ذات عمر افتراضي يبلغ 100 عام على الأقل".

وكان وزير البيئة التركي مراد قوروم قد قال الأسبوع الماضي إن بلاده توصلت لاتفاقات مع عدة جهات مانحة للحصول على تمويل بقيمة تناهز ثلاثة مليارات دولار لدعم مشاريع التحول الأخضر.

لكن تبقى ثمة مشاكل، فرئيس اتحاد المقاولين الأتراك يدرك أنه رغم الأهمية الحيوية للتحول الحضري بالنسبة إلى تركيا إلا أن بلده يعاني من مخاطر حدوث زلازل.

وقال "يجب تنفيذ هذا التحول على أساس شامل مع مراعاة البنية التحتية الحضرية والخصوصية التاريخية للأبنية، والحرص على أن تكون هذه الأبنية صديقة للبيئة من حيث التخطيط والتنفيذ".

وشرعت منذ سنوات عدة دول، وخاصة في المنطقة العربية مثل الإمارات، في دعم المشاريع المبتكرة والإبداعية وكذلك دعم مشاريع المباني الخضراء وتقنيات الاستخدام الفعال للطاقة.

ولفت طيفون كوجك أوغلو، رئيس مجلس إدارة جمعية صناع مواد البناء التركية، الانتباه أيضا إلى الزيادة في تكاليف الطاقة في جميع أنحاء العالم.

وأشار كوجك إلى ضرورة التركيز على المباني المستدامة لزيادة عدد الأبنية المقاومة للزلازل والموفرة للطاقة في جميع المدن التركية.

وأكد أن أزمة المناخ العالمية تتطلب كفاءة في إدارة موارد الطاقة وخصوصا في المدن الكبرى، وأن المقاولين الأتراك بدأوا مؤخرًا بالتركيز على بناء مدن مستدامة في هذا الإطار.

وتجعل التكاليف المتزايدة للطاقة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم كلًا من المنتج والمستهلك تحت ضغط زيادة الاستهلاك، "لذلك علينا استخدام الطاقة بكفاءة من أجل تقليل الاستهلاك وجعل المدن أكثر ملاءمة للصحة"، بحسب كوجك أوغلو.

وتظهر الأرقام الرسمية أن 35 في المئة من إجمالي الطاقة في تركيا يتم استهلاكها من قبل قطاعي الإسكان والخدمات، و34 في المئة في الصناعة، والباقي في قطاعات النقل والزراعة وتربية الحيوانات والمجالات الأخرى.

وقال كوجك أوغلو "يمكننا توفير بين 30 إلى 40 في المئة من الطاقة المستهلكة، أي ما تصل قيمته إلى 20 مليار دولار، فقط في قطاعي الإسكان والخدمات. لدينا القدرات اللازمة والبنية التحتية والفرصة لتوفير الطاقة".

وحتى الآن ليست لتركيا تقاليد في مجال الطاقة المستدامة رغم أنها من بين دول العشرين، بدليل أن نائب الرئيس التركي فؤاد أقطاي أعلن منتصف الشهر الماضي أن موازنة 2022 ستكون بداية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

أردال أرن

التحول للمدن المستدامة مهم لكن علينا التغلب على خطر الزلازل

وقال أمرالله أروصلو، رئيس جمعية منتجي عوازل الحرارة والسوائل والصوت، "يجب استغلال فرصة التحول الحضري جيدًا حتى تتمتع جميع مدن تركيا بمبان موفرة للطاقة وآمنة وصحية".

وأشار أروصلو إلى أن 80 في المئة من المباني في تركيا لا تحتوي على عازل حراري وأن سماكة العزل المطبقة في المدن تتخلف عن نظيراتها من المدن الواقعة في نفس المنطقة المناخية في أوروبا.

وأضاف "إذا انتبهنا إلى سماكة العزل في جميع المباني التي ستتم إعادة بنائها أثناء عملية التحول الحضري، فيمكننا تحقيق توفير في الطاقة بنسبة 90 في المئة تقريبًا مقارنة بالمباني التي لا تتبع معايير العزل".

وبحسب إحصائيات الجهات المعنية بالطاقة في تركيا فإن 80 في المئة من الطاقة المستخدمة في المباني تستهلك لأغراض التدفئة والتبريد، وأن التكلفة الإجمالية للطاقة تبلغ قرابة 60 مليار دولار كل عام.

ورغم أن الأوساط العقارية تعتقد أن تركيا تمتلك القدرة على توفير 9 مليارات دولار سنويا من خلال تشييد مبان موفرة للطاقة، لكن نجاح أي خطوة سيكون رهين السياسة التي سيتم اتباعها، والأهم من ذلك هو توفير التمويلات اللازمة في ظل ما تعانيه العملة المحلية وتذبذب البيئة الاستثمارية.

صناعة البناء ليست مجرد رافعات وإسمنت وطابوق